

ايومن لا تفر منه ولو تحلها جماعة في ظاهره في وقتها العموم اوله
للجمعة **و خفاؤها** ان خفي عندهم كليلاتهم بالوعيه عن صلاة الامام
فان ظهر لهم بين اخفاؤها لا يتنافوا بينهم والنصرح بين الاخفا من زبادي
وسن **من ربي زال عذره** قبل فون الجمعة كعبد برجو العقق ويص
يرجو الحقة **تا حين ظاهره الى فون الجمعة** لا تفر من عذره قبل
ذلك فيأتي بها كاملا وتحصل الفون برفع الامام راحة من ركوع الشا
نية فلو صلى قبل فونها الظاهر ثم زال عذره وتمكن منها لم يفر منه لانه
اذا صلى وقتها الا ان كان خشي فيان رجلا ومن **تغيره** اي لمن لا
يرجو زال عذره كما مره ومن **تغيرها** اي الظاهر ليحجزه فصيحة
اول الوقت قال في الروضة والجمع هذا اختيار الخراساني وهو
الراجح وقال العراقيون يستحب له تاخير الظاهر حتى تقوت الجمعة
لان قد يشك لها ولاذها صلاة الكاملين فاستحب كونها للقد
قال والاختيار للتوسط يقال ان كان هذا الشخص جاز ما يانه
لا يحضر الجمعة فان تمكن منها استحب له تعليم الظاهر وان كان
لوتمكن او نشط حضرها استحب له التاخير **والجمعة** اي الجمعة
مع شرط غير شرط سنة احداهان **ان يقع وقتها** اي وقتها
رواه الشيخان مع خبر صلواتها في اصلي **فلو ضاق الوقت** عنهما
وعن خطيبها كما سياتي **يستحب** في ذلك وهو من زبادي **وجب** كماله
فان شرط القصر يرجع الى اتمام فعلها انما فالتاخير لا تعني جمعة بل انما

صريح في الاصل

ان يتبين ان الظاهر ان
في وقتها العموم اوله

صرح به الاصل **واخرج** الوقت **وجب** اي الظاهر في الحاق
للدوام بالابتداء فيفسر بالذرة من ح تخلوا ما لو شك في خروجهم لان
الاصول بقاؤه **كسوق** ادرك مع الامام منها ركعة اذا اخرج الوقت قبل
سلامه فانه يجب ظاهرا وان كانت تابعة للجمعة صحيحة وانما فيها
ان يقع **بابنية** بجمعة ولو قبضا لامها لم يرقم في عصر النبي صلى
الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين **الاي مواضع** الا في مواضعها
وسوا ذلك **الاي** من غير حرام او من طهر ام من شرب ام غيرهما ولو اهد
فانما اهلها على القارة لزمهم الجمعة فيها لا يذبحها وطهر **ولا يصح من اهل**
خام محلهم لانهم على طهية المستوطنين فان جمعوا الله من محلهما
بغيره **الاي** في غير مواضعها كعلم عامر وثالثها **ان لا يسقط التحريم ولا يفتار** فيها
فيه جمعة تحلها الاستباح تعدد محلهما الذي يرقم في عصر النبي صلى
الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين **الاي** موضع واحد من محلهما ولا يذبح
الاقتصار على واحدة افضى للمفوض من اظها وشعار الاجتماع
واتفاق الكثرة وانما اعتبر التحريم اي انها مؤه من امامها لان به يتبين
الاقتدار اما السبق والمقارنتي غير محلهما فلا يوثقون ويغير محلهما
اي من تغييره ببلدتها **الا ان كثر اهلها** اي محلهما **وعسر اجتماعهم** يمكن
واحد فيجوز تعدد مواضعها كما عسر محلهما لان الشافعي رضي الله عنه دخل
بغداد واهلها يعجمون بها جمعيتين وقيل ثلاثا فلم يذكر عليه محلهما الا في
عنا عسر الاجتماع وقال الرواية في الايجاز مذهبه الشافعي غير وقال المحققون

على العبادات اي عدم التحول وان لم يقصدوا
فصلها اخذ امام بعده كما يروى

في وقتها العموم اوله
من وقتها العموم اوله
فان شرط القصر يرجع الى اتمام فعلها انما فالتاخير لا تعني جمعة بل انما